

مقدمة

لقد تنوع النشاط الاقتصادي في بلاد الأندلس بين زراعة وصناعة وتعددين، وتبرز قيمة الصناعة في كونها ترفع من مستوى معيشة الشعوب بما تدره من مال وما توفره من رفاهة للإنسان بمقتنياتها المختلفة. وعلى الرغم من أهمية الصناعات، إلا أن كتب التاريخ العام الأندلسية معظمها لم يول الاهتمام بمجال الصناعة والصناعات، وجاء حديثها عرضياً ضمن السياق العام، في حين أن كتب الحسبة الأندلسية وردت فيها مادة فقهية تخص صناعة هذه البلاد ليس من الزاوية التّنظيرية بل تعداها إلى تصوير واقعها ضمن فضاءها، مما يفتح لنا أبواباً من المعرفة التاريخية التي تعيد للصناعة دورها الحيوي في خدمة الإنسان والرفي بالمجتمع الأندلسي.

لذلك بلغت الصناعة الأندلسية خلال القرنين (٣-٤٤٠هـ/٩-١٠م) تقدماً لم تشهده البلاد قبل الفتح الإسلامي. وحظيت بعض الصناعات بشهرة في الشرق الإسلامي والغرب المسيحي، فبرع أهلها في استغلال المنتجات الزراعية والحيوانية والمعدنية لوفرتها، وعلى أساسها قامت الدولة بتشجيع ودعم النشاط الصناعي مما ترتب عنه تقدم في مختلف الصناعات خاصة صناعة الأسلحة وصناعة السفن، التي أقيمت لها العديد من دور الصناعة في مختلف مدن الأندلس، بالإضافة إلى تقدم الصناعة النسيجية والخزفية والعاجية والجلدية وغيرها من الصناعات التي لها دور في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. إن الحديث في هذا المجال سيكون مقتصرًا على جوانب نظامية تخص مجال الصناعة والصناعات والترتيبات التي شهدتها هذه الحقبة التاريخية من العصر الذهبي، وذلك بالتعرض للسياسة التي تحكمت فيها السلطة الأموية لدعم وتشجيع النشاط الصناعي.

(١) الرخاء وسياسة الثروة

بدأ التبدل الاجتماعي والسياسي في بلاد الأندلس منذ الفتح الإسلامي يسير نحو طريق اكتساب الحضارة الجديدة بيد السلطة الأموية التي حفظت الأمن والاستقرار في الدولة، ومن مظاهر الاستقرار تراجع الثورات التي سبق ظهورها في عصر الولاة. وأخذت الموجة الحضارية تمتد إلى نواحي الأندلس، وأخذ الانتعاش الاقتصادي في الظهور بهذه البلاد؛ حيث شغل السكان كل أنواع الأنشطة الصناعية المعروفة آنذاك من الأكثر أهمية إلى أدناها، لكن مشاركتهم تميز بالتيار بين الفترات الزمنية والاندماج المتوافق مع التطور التاريخي الأندلسي خاصة في عهد الأمير عبد الرحمن بن الحكم (٢٠٦-٢٣٢هـ/٨٢١-٨٤٦م)، الذي تعتبر مرحلته الانطلاقة الحقيقية لهذا الاندماج بسبب تراجع العصبية العربية وتكيف الأجناس مع الحياة الأندلسية. وهذا ما جعل القادر على الكسب يتجه إلى حرفة تكفيه وتعينه على الحياة باستغلال الحاصلات النباتية والمعدنية في المصنوعات.

ونتيجة لهذا التطور بدأت بلاد الأندلس تتبوأ المكانة الرفيعة بفضل حكامها المرموقين بإنجازاتهم السياسية والحضارية والإنسانية، وتمتع سكانها على مرحلة طويلة من الهدوء النسبي الذي سمح بإنشاء المدن وتكامل المرافق ورخص المعيشة، وللرخاء الذي حل بالبلاد منذ عهد الأمير عبد الرحمن بن الحكم تأثير بالغ في تنوع تلك الحاجات واستجاداتها والتألق في صناعاتها، إذ على مقدار العمران تكون جودة البضائع في هذا البلد كما قال ابن خلدون^(١)، وكلما ازداد



دور السلطة الأموية في دعم وتشجيع النشاط الصناعي في بلاد الأندلس خلال القرنين (٣-٤٤٠هـ/٩-١٠م)

تواتية بودالية

استاذة مساعدة مغرب وسيط إسلامي
كلية الآداب واللغات والعلوم الإنسانية
جامعة اسطنبولي - معسكر
الجمهورية الجزائرية

الاستشهاد المرجعي بالدراسة:

تواتية بودالية، دور السلطة الأموية في دعم وتشجيع النشاط الصناعي في بلاد الأندلس خلال القرنين (٣-٤٤٠هـ/٩-١٠م).- دورية كان التاريخية.- العدد الثالث عشر؛ سبتمبر ٢٠١١ ص ٧٨ - ٨٤.

(www.historicalkan.co.nr)



النفقات في عمليات البيع والشراء ، لأن كل النقود المتداولة بين الناس قديمة تقتصر على النقود الرومانية والقوطية^(١٢) . ومن ثمة جعل السكة كان أمراً إجبارياً مما يخدم مصلحة السلطة الأموية ، وكان الأمير عبد الرحمن بن الحكم أول من اتخذ بقرطبة السكة ، وقام فيها بضرب الدراهم المنقوشة باسمه على نحو ما كانت تضرب في دمشق أيام بني أمية وزنا ونقشا ، فلم يكن بهذه المدينة دار ضرب منذ فتحها المسلمون^(١٣) ، وتوسع عدد دور الضرب بهذه البلاد إلى أن بلغ أربعة عشر^(١٤) .

وقد نوه ابن حوقل بالسكة في عهد الأمير عبد الرحمن بن الحكم في قوله: "إن سكة دار ضربه على الدنانير والدراهم بقرطبة ضمانها في كل سنة مائتا ألف دينار ، ويكون صرف سبعة عشر ديناراً ثلاثة آلاف وأربع مائة ألف درهم ، هذا إلى صدقات البلد وجبايته وخراجه وأعشاره وضماناته إليهم والصادرة عنهم والرسوم على بيوع الأسواق"^(١٥) . وبلغت في عهد هذا الأمير ألف دينار درهم في السنة ، وكان مقتناه لا يزيد على ستمائة ألف دينار كل سنة^(١٦) . في حين بلغت في عهد الخليفة عبد الرحمن الناصر بلغت خمسة آلاف ألف دينار وأربعمائة ألف وثمانين ألف دينار ، ومن السوق المستخلصة سبعمائة ألف وخمسة وستون ألف دينار^(١٧) . وكان لهذا الثراء المالي الكبير أثر في الإنفاق على مصالح الأندلسيين العامة والخاصة.

وبغية المحافظة على التقد كآساس المعاملات التجارية ، خضع للإشراف المباشر للسلطة بسبب مشكلة تعرضت لها الأسواق آنذاك تتمثل في تزييف العملة واحتكار الثوار الناقلين على الدولة للمناجم ، وإجهاض الطاقة المعدنية ، كما فعل ديسم بن إسحاق^(١٨) عندما ملك لورقة ، وغلظت شوكته ، وكثر أتباعه وأعلن العصيان وحارب جيوش الإمارة ، وعثر على معادن الفضة بتدمير ، فضرب الدراهم على اسمه^(١٩) . ومنه فإن دور السلطة القائمة في هذا المضمار قوي جدا في التصدي لعمليات الاحتكار.

وباعتبار السكة من التنظيمات الإدارية التابعة للسلطة الأموية وشارة من شارات الملك فقد نقل الخليفة عبد الرحمن الناصر دار الضرب إلى مدينة الزهراء الجديدة عند سكانها بها ، وعطل السكة بقرطبة وأغلق أبوابها^(٢٠) . وركزت السلطة على ضرورة التنظيم المالي فأتسعت المصاريف وشمل التنظيم تحسين الإنتاج ، والرقابة في الأداء في حدود الإمكانيات المتاحة والتي تتفق وحاجات الحكام من مشاريع عمرانية ودفاعية.

(٣) توفير المواد الأولية

من المتعارف عليه في الدراسات الأندلسية أن المصادر الجغرافية لها الأثر الطيب في وصف المدن وما تجود به من منتجات زراعية وحيوانية ومعدينية ، ولا يتسع لنا المجال في هذا المقام التفصيل في تنوع وتوزيع هذه الثروات لوفرتها. وعليه سنقتصر على مدى مشاركة السلطة في توفير هذه المواد وتوزيعها. فقد كان أمراء وخلفاء بني أمية بالأندلس أكثر المساهمين في الرخاء الاقتصادي بفضل رعايتهم بالبناء والعمران وبناء الحدائق واستجلاب النباتات الزراعية من المشرق إلى الأندلس مما زاد من تنوع الثروة الزراعية واتساع الصناعة التحويلية. ومن المنتجات التي دخلت الأندلس واشتهرت بزراعتها إنتاج التمور^(٢١) ، وقصب السكر^(٢٢) ومن أصناف الفواكه الأخرى ، الزعرور^(٢٣) والكمثرى والسفرجل والخوخ والأترج والجوز والمقل

العمران تعددت أنواع البضائع التي يتطلبها الناس ، وتزايدت صناعات أخرى مما تدعو إليه عوائد الترف وأحواله. وانتعشت حركة الإنشاء والتعمير بظهور دور الصناعة ، واتساع الأسواق ، والدور وغيرها من المشاريع التي تعم بالفائدة على المجتمع وتزيد من الرخاء.

ففي النصف الثاني من القرن (١٠/هـ) لاحظ ابن حوقل^(٢٤) أن البضائع في الأندلس بيعت بأسعار رخيصة في عهد الأمويين المزدهر اقتصادياً. فقال: "أما أسعارهم فتضاهي النواحي الموصوفة بالرخص وكثرة الخير والسعة". وبعد إدخال العملة الذهبية في عهد الخليفة عبد الرحمن الناصر (٣٠٠-٣٣١هـ/٩١٢-٩٤٣م) عرفت الأسعار انخفاضا بوجه عام ، واشتهرت المدن الأندلسية بكثرة الزروع ووفرة الإنتاج ، فمدينة مرسية "أسواقها عامرة وراخية أكثر الدهر ، رخيصة الفواكه"^(٢٥) ، ومدينة جيان "أكثرها خصبا ورخصا للحوم والحبوب"^(٢٦) ، واشتهرت مدينة سرقسطة بكثرة البساتين والفواكه ، ورخص الأسعار^(٢٧).

وأخذت التأثيرات الحضارية المتنوعة تشع في عهد الأمير عبد الرحمن بن الحكم "الذي اخترع بداخل القصر مباني جليلة ومصانع عجيبة إليه منسوبة"^(٢٨) . وجعل أحكام السوق منسوبة مستقلاً عن ولاية المدينة ، وكان أول من أقام بالأندلس دورا للطراز في قصر الإمارة ، خاصة بكسوة الأمير ، كما كانت هناك زيارات يقوم بها أمراء وخلفاء بني أمية لدار الطراز ومناقشة القائمين عليها ببعض المسائل وتوصيتهم وفق ما يروونه مناسباً^(٢٩) . ومن مظاهر التقدم الحضاري نضيف هبة الخليفة عبد الرحمن الناصر الذي صرف اهتمامه في بناء طليطلة "فجمع الأقوات إليها وإقامة الأسواق بها ، وجمع الماهنين ، والفعلة والصناع والمعالجين إليها وشحنها بالأقوات والعدد"^(٣٠) . وقد اختط مدينة الزهراء وأخذها منزلا وكرسيا لملكه ، فأنشأ فيها من المباني والقصور والبساتين وجلب لها المياه ، وأخذ فيها داراً لصناعة آلات السلاح للحرب والحلي وغير ذلك من المهن^(٣١).

كما انصب اهتمام الحكام على تعليم أولاد الضعفاء والمساكين ، بدليل أن الحكم بن هشام أمر بتحييس حوانيت السراجين بسوق قرطبة على المعلمين الذين كان قد اتخذهم لتعليم أولاد الضعفاء والمساكين بقرطبة^(٣٢) . وكان للخليفة الحكم المستنصر (٣٥٠-٣٦٦هـ/٩٦١-٩٧٦م) أكبر الفضل في بدء الحركة العلمية ، مما ساعد على انتشار صناعة الورق بشكل كبير في بلاد الأندلس ، وإنشاء دار للكتب في كل حي وتزويدها بمئات من الكتب التي جعلوها في متناول الجميع^(٣٣).

ورصد التفصيلات يقود إلى نتيجة هي أن الصناعة الأندلسية خضعت إلى توجهات اقتصادية تابعة للسلطة الأموية آنذاك ، والتي برهنت على تفوقها الصناعي ، ونالت الحظ الأوفر من اهتماماتها لتقوية البنية القائمة ، وتضافر ذلك مع اتساع الأسواق ودور الصناعة وإنتاج السلع الإستعمالية والتجارية وبناء السفن ، مع تطور ملموس في تقنيات التصنيع في مجال استغلال الخامات. ومن هنا يظهر أن الرخاء الاقتصادي كان مرهوناً بدعم السلطة الزمنية لتحقيق أغراض الحاكم أولاً والسوق الاستهلاكية ثانياً.

(٢) ضرب السكة

من أبرز سمات الاقتصاد الإسلامي في بلاد الأندلس حماية العمل والإنتاج والدخل بطريقة محكمة تخضع لتنظيم أمور الحياة المالية ، وبذلك بدأت الحاجة المستمرة للسيولة النقدية لمقابلة المزيد من

مرصعة بالجواهر النفيسة تمج الماء من أفواهاها فيه ، وذلك مما صنع بدار الصناعة من قرطبة^(٣٧). ولما عجزت هذه الدار عن سد حاجيات أعمال الإنشاء في مدينة الزهراء ، أنشأت دار صناعة الزهراء التي أنتجت عددًا كبيرًا من التحف العاجية. وأقدم مثال يسجل بداية تصنيع الزهراء للعلب والصدائيق العاجية علبة سمورة^(٣٨) ، التي تحمل نقوشا كتابية تشير إلى أنها صنعت بمدينة الزهراء سنة (٩٦٤هـ/٣٥٣م)^(٣٩). واستمرت هذه الدار في أداء وظيفتها وإنتاج هذا النوع من التحف العاجية ، وكان آخر صندوق لها مؤرخ في سنة (١٠٠٥هـ/٣٩٥م)^(٤٠). يبدو أنّ داري قرطبة والزهراء كانتا تنتجان أنواعا مختلفة من التحف.

وعليه ، فقد كشفت الدراسات الأثرية عن نماذج كثيرة من التحف الأندلسية التي تعود إلى القرن (١٠هـ/١٠م). وفي معظمها ذخائر لمدينتي قرطبة والزهراء ، ومرجع ذلك أنّ قرطبة برزت أهميتها باعتبارها منطقة صناعية كبرى استقطبت غالبية الأيدي العاملة ، وتألفت في المجال الحضاري عصر الخلافة الأموية. وغدت منتجاتها مفعرة يتباهى بها الحكام خاصة المنسوجات الأندلسية التي أنشأ لها دار البرد على عهد الأمير عبد الرحمن بن معاوية (١٣٨-١٧٢هـ/٧٥٦-٧٨٨م)^(٤١) ، ثم أضيفت إليها دار الطراز في عصر الأمير عبد الرحمن بن الحكم فاتسعت بذلك مرافقها. ونستدل برواية ابن الخطيب على أنّ دار الطراز والبرد اتسعت بشكل كبير وشملت العديد من المرافق وأصبحت تشبه المدينة فقال: "ومن آثاره التي ضربت بها الأمثال وقضيت فيها العجائب حال الطراز ببابه لنسج ما يحتاج إليه من الخلع والكساء وملابس الحرم وغير ذلك ، فقد كان على عهده مدينة تشمل على آلاف من الخلق قد اتخذت فيها المرافق ، والمساجد والحمام والشرف ، ولو تتبعنا أصنافهم ، وما كانوا يحاولونه من صناعاتهم وينافسون به المشرق من بضائعهم ومقدار جراتهم ونفقاتهم لضاق عنه الكتاب"^(٤٢). في هذا النص إشارة إلى مدى أهمية دار الطراز التابعة للسلطة ومدى حجم العدة والعدد لصالح هذه الصناعة.

وتشير المعطيات التاريخية مدى اتساع هذه الدار حتى ضاقت بها السوق الكبرى المجاورة للقصر الخلافي أيام الخليفة الحكم المستنصر الذي أمر بنقلها سنة (٩٧٢هـ/٣٦١م) من موضعها إلى دار الزوامل بالمصاراة بالطرف الغربي من قرطبة ، وأقام في الموقع الذي كانت تشغله دار الطراز أو دار البرد من حوائت البزازين ليتسع بهم سوقهم^(٤٣). والملاحظ ، أن دار الطراز والبرد هي الدار الخاصة بالخليفة الأموي ، وإنتاجها قاصرا على الخليفة ، وحدد لها خطة بهذا الاسم ، وأسند الخلفاء ولايتها إلى عدد من الفتيان الصقالبة كخلف الفتى الكبير^(٤٤) ، وفائق النظامي الفتى الكبير الصقلي^(٤٥).

فلا يخامرنا الشك ، أن يرفق تشجيع السلطة الزمنية النشاط الصناعي احتكار عدة مرافق صناعية كدور الطراز حسب عادة بعض الحكام الأندلسيين ، وتحكمت في مصير بعض الصناعات الهامة كالصناعة النسيجية والعاجية باعتبارها من توابع القصر الأندلسي ، قصد المفاخرة ومنافسة المنتجات المشرقية والمحلية. وأثرت هذه السياسة بشكل عميق في الإنتاج الصناعي خلال هذه الحقبة التاريخية. وعمومًا فقد انتشرت دور الصناعة في مختلف المدن الأندلسية كل منها اختص بصناعة معينة وشاعت بذلك ظاهرة التخصص الصناعي في بلاد الأندلس. ولحاجة السكان المتكررة والضرورية للحياة تطلب وجود الأسواق لممارسة الصناعات والحرف المختلفة كمجال ثاني للتصنيع والإنتاج.

والبطبخ^(٢٤) ، وبيلمسية حب الملوك الذي لا يوجد مثله في غيره من البلاد^(٢٥). ومن الخضروات البدنجان واليقطين والسلجم والجزر والكرنب^(٢٦).

وفي السياق نفسه ، ورد عن ابن حبان مدى اهتمام أمراء بني أمية بتتمة الثروة الحيوانية والحرص على استجلاب مختلف السلالات بأنواعها وألوانها؛ إذ روى أنه في عهد الأمير محمد بن عبد الرحمن (٢٣٨-٢٧٣هـ/٨٥٢-٨٨٦م) دخل الأندلس من المتاع الفاخر والرياش النادر والحيوان المستغرب والمستظرف ما لم يدخل في أيام من قبله من الخلفاء ، وكان من أغارب ما دخلها من ذلك كله الزرافة. وقد كان الأمير نفسه معجبا بالجواميس من دواب أهل المشرق مستدعيها لها من التجار مستكثرا منها^(٢٧).

وعليه ، فإن تعدد المواد الخام في بلاد الأندلس كرس وجود صناعات متنوعة خاصة ذات النمط الاستهلاكي ، التي اتخذت من المنتج الزراعي والحيواني لحاجة السكان اليومية. بالإضافة إلى الصناعات الكمالية التي تقي بمطالب السلطة الحاكمة ، كما أنّ تواجد المعادن في مختلف المناطق يبرز مدى نشاط الإنتاج الصناعي في استغلال هذه المواد اقتصاديًا وعسكريًا حيث كانت الاستفادة أكثر في منشآت عمرانية ، إما في مجال الفخامة والأبهة ، وإما من أجل الحماية العسكرية كصناعة الأسلحة والسفن. كما لا نستبعد احتكار السلطة لعدد من المناجم والمواد الخام وذلك تلبية لمتطلباتها كما أشرنا أنفاً.

(٤) فضاء التصنيع

أ- دور الصناعة

كانت دور الصناعة بالأندلس من أهم المراكز الاقتصادية والعسكرية في الدولة الأندلسية ، باعتبارها ملكًا للخاصة من الأمراء والخلفاء ، ومرد ذلك دعم الحياة اليومية من متطلبات القصر وسكانها من العامة من عدد وآلات. وتعد دور الصناعة القديمة المنتشرة على سواحل الأندلس الركيزة الأولى لسط نفوذهم ومواجهة الخطر الخارجي. ويبدو أن افتقار القواعد البحرية إلى الإمكانيات لصناعة السفن استوجب على الحكام تقوية البحرية الإسلامية والاهتمام ببناء دور صناعة السفن. ويرجع الفضل إلى الأمير عبد الرحمن بن الحكم الذي أمر بإقامة واحدة في إشبيلية لإنشاء المراكب^(٢٨) ، التي أضحت قاعدة هامة للأسطول الأندلسي في المياه الغربية ، وأخرى بقرطبة^(٢٩) ، وبقرمونة وجزيرة شلطي^(٣٠). وقد امتلأت رسائل الجنيزا بهراجع عن: "مركب السلطان ، مركب القائد ، مركب الأمير"^(٣١). مما يدل على اهتمام الحكام بإنشاء السفن سواء الحربية أو التجارية.

وتبعًا للاعتبارات السابقة نستطيع القول بأنّ العناية التي حظيت بها صناعة السفن توصلت في عهد الخليفة عبد الرحمن الناصر الذي أنشأ عددًا كبيرًا من دور الصناعة في المدن الأندلسية ، فمدينة المربة اختصت بصناعة الآلات والعدد^(٣٢) ، وطرطوشة لإنشاء المراكب الكبار^(٣٣) ، لقنت لصناعة المراكب السفريّة والحرايق^(٣٤) ، قرمونة والزهراء لإنتاج الأسلحة والحلي^(٣٥) ، وشقة مختصة في العدد الحربية من دروع وآلات النحاس والحديد^(٣٦).

ونظرًا لتعدد الحاجات كان من البديهي أن تعجز هذه الدور من صناعة ما يحتاجه الحاكم في منشآته ، فتحوّلت دار صناعة قرطبة إلى إنتاج التحف المعدنية وغيرها ، فلما جلب عبد الرحمن الناصر الحوضيين من القسطنطينية " جعل عليه اثني عشر تمثال من ذهب

ب- السوق

حظيت السوق في قرطبة بأهمية إستراتيجية واقتصادية ، ظهرت بها المشروعات التي لا تتفق مع اتساعها ولم تتمكن من استيعابها ، فتدخلت الدولة أكثر من مرة لتوسيع السوق والطرق المفضية إليها. مما دفع الخليفة الحكم المستنصر باستئصال بعض العيوب وإصلاح الأسواق داخل مدينة قرطبة حفاظا على أمنها ونظافتها ، ونسوق في هذا الصدد أنه "أمر صاحب السوق بإخلاء دار البرد ، وتوسيعها ونقل البزازين إليها لينفسح بهم سوقهم وتستوسع صناعتهم إذ شكوا بضيقتها"^(٦٥). كما أمر الخليفة نفسه "بتوسيع سوق قرطبة لضيقها عن مخترق الناس وازدحامهم فيها ، كي ينفسح الطريق ولا يضيق بالواردين والصادرين"^(٦٦). وعندما اجتاز بهوكبه الربض الشرقي وجد أنه لا يؤمن للازدحام " فعهد ساعة نزوله بابتياح الحوانيت من أربابها بما يوافقهم من أثمانها وهدمها لتتسع للناس وتؤمن مضرتها"^(٦٧). يكشف هذا النص عن أهمية السوق المحلية المنتشرة بالأرباض ، واهتمام الخلافة الأموية بتوسيع دائرة الإنتاج والتسويق.



كان المشروع الحضاري في ظل السلطة الأموية يتنامى على مراحل مختلفة من حكم أمرائها وخلفائها ، وغاياتهم واحدة تهدف إلى كثرة الإنتاج وجودته ، ولتحقيق ذلك كان لابد من اختيار أفضل طريقة للاستثمار واتخاذ السوق مجالاً للإنتاج والبيع ، لذلك ركزت السلطة الأندلسية الأموية على الاهتمام بها باعتبارها مورد مالي يمتاز بالثبات والدوام في حدود الإمكانيات المتاحة. وحتى تستطيع تأمين هذا المورد كانت الرقابة حازمة بتنظيم الأسواق حسب الاختلاف المهني فيما بينها في مختلف المدن الأندلسية.

وبطبيعة الحال ، تحولت الأسواق إلى أكبر فضاء للاستثمار والإنتاج وتعرضت إلى هيكلية تنظيمية على مستوى الأمكنة وتهيئة أرضية وجغرافية بحكم موقعها من المؤسسات السياسية (القصر) ، والدينية (المسجد). وتم تصنيفها وفق معايير تعتمد في الأساس على نوعية السلع المعروضة للبيع أو الحرف ، فقد كانت كل سوق من الأسواق تضم عدة متاجر في سلعة واحدة ، ومن جملة الحوانيت حوانيت الريحاني^(٤٦) ، الحزازين ، الجيارين ، الصوافين^(٤٧) ، السراجين^(٤٨). كما كان كل نوع من أنواع الحرف والصناعات يحتل سوقا باسمه ، كسوق العطارين^(٤٩) بإزاء باب العطارين^(٥٠) ، وسوق الزجاجين^(٥١) والوراقين والحدادين^(٥٢) ، إضافة إلى سوق الحصارين^(٥٣) والجيارين^(٥٤) ، وسوق النحاسين والخشابين^(٥٤) والفخارين^(٥٥). وتحدث غيرهم عن ربيض الريحاني والرقاقين بقرطبة^(٥٦) ، ومن مظاهر التخصص المكاني وجود الحومات كحومة الرقاقين قرب باب إشبيلية ، وحومة النجارين^(٥٧).

وتبعاً لهذا التنوع فقد امتد النشاط التجاري إلى الفضاءات المخصصة بفعل عمليات التوسع إلى الحارات والأحياء التي تخللتها مشاريع تنموية تخفف الضغط عن السوق الكبير ، وتحتاج الأماكن البعيدة عنه بإنشاء أسواق محلية صغيرة عرفت بالقيساريات فقد روي أن الخليفة عبد الرحمن الناصر بنى مدينة المرية (٣٤٤هـ/٩٥٥م)^(٥٨) ، ووضع فيها داراً للصناعة تتكون من قسمين ، قسم فيه المراكب الحربية والآلات والعدة ، والقسم الآخر فيه القيسارية وتضم عدداً من الحوانيت المختلفة حسب الاختلاف المهني فيما بينها^(٥٩). وبلغ عدد الحوانيت أيام الحاجب المنصور بن أبي عامر " حوالي ثلاثون ألف حانوت وأربعمائة واثان وخمسون حانوت"^(٦٠) ، وقيل ثمانون ألف وأربعمائة وخمسة وخمسون^(٦١). ويبدو أن السلطة تكفلت في تحقيق هذا التنظيم ، فمن واجبات المحتسب " أن يرتب الصناع ويجعل كل شكل مع شاكله في مواضع معلومة فهو أجل وأتقن"^(٦٢).

ومن هذا المنطلق فإن مهمة المحتسب في تصنيف الأسواق في المدينة كان الدافع منه رد الضرر الذي يحدث لتجاور سلع حرف متضادة تفسد العرض والسلعة ، وتسبب الأذى للمارة ، وإبعادها عن المسجد لما قد تسببه من تلويث المكان ونجاسته. ونستطيع أن نتيين هذا الأمر من خلال توجيهات الفقهاء فيما يتعلق بنظافة المسجد^(٦٣) ، فقد روى الفقيه ابن لبابة (٣١٤هـ/٩٢٦م) عما يقوم به الناس من جلب الحطب والبقول وما إليها ووضعها في حوانيت ملاصقة للمسجد ، فيصيبه الوسخ^(٦٤). ونظراً لملاصقة هذه المرافق المؤسسات الدينية لتكون قريبة من جموع الوافدين من المصلين (السكان) ، انتشرت عدة أشكال من الأسواق في المدن الأندلسية لأجل توسيع دائرة الإنتاج وتقوية الأنشطة الاقتصادية وبخاصة في مجال التصنيع.

وعلى ضوء ما سبق ؛ فإن لهذا التصنيف فائدة من حيث التطبيق والمعالجة الشاملة في مراقبة الأسواق وسير الحياة التجارية وأنواع السلع ، ومدى التزام كل هذه الجهات بالمقاييس والمعايير المفروضة في المعاملات المشروعة ، كما ساعد المحتسب على الوصول إلى سوق معينة دون مسح كامل لها بحثاً عن حانوت أو سلعة معينة. ومن جهة أخرى ساهمت هذه الاختصاصات في عمليات البيع والشراء ، وخففت العبء على المشتري في أن يصل إلى حاجته دون عناء.

(٥) الحسبة

هتت السلطة الأموية بكل إمكاناتها إلى تنشيط الاستثمار المحلي لمنافسة المنتجات المشرقية والغربية. كما حرصت على تحسين نوعية وجودة المنتجات الصناعية سواء من المواد الخام التي تصنع منها أو طريقة صنعها، بإحداث نظام محكم ودقيق ينظم أمورها ويسير شؤونها في ظل المراقبة الدائمة للصناع والتجار والأسواق. ويطلق على هذه الخطة "ولاية السوق" التي تجمع بين نظر شرعي وزجر سلطاني^(٦٨)، وأشار ابن حيان إلى هذه التسمية في زمنه، حين تحدث عن عبد الله بن حسين بن عاصم والمهام التي تصرف فيها فقال: "والحسبة المعروفة عندنا بولاية السوق"^(٦٩). ويضيف النوشري عند تعريفه لها بقوله: "وصاحب السوق كان يعرف بصاحب الحسبة لأن أكثر نظره إنما كان فيما يجري في الأسواق من غش وخديعة ودين وتفقد ميكال وميزان وشبهة"^(٧٠). بينما شرح ابن عبدون ضرورة إقامتها للحاجة الملحة "لأن الناس معوجون مغالون أشرار"^(٧١). يظهر من هذه الإشارات أن لهذا النظام دور مهم في المحافظة على متانة وجودة تلك المصنوعات ومدى تطبيق الشرعية بتدخل الدولة لإقرار الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ضمن حدود الرقابة التي يتولاها محتسب المدينة.

والجدير بالذكر؛ أنّ ولاية السوق في الأندلس خضعت لتنظيم محكم مبني على أسس وقواعد الخطاب الشرعي وأحكام الفقه التي تكون من اختصاص الولاة أو القضاة في البحث عن الحل الشرعي المتعلق بأحكام السوق، وقد وصف المقرئ هذه الخطة بقوله: "وأما خطة الاحتساب فإنها عندهم موضوعة في أهل العلم والفطن، وكان صاحبها قاض، والعادة فيه أن يمشي بنفسه راكباً على الأسواق، وأعوانه معه، وميزانه الذي يزن به الخبز في يد أحد الأعوان"^(٧٢)، وفي موضع آخر أضاف: "ولهم في أوضاع الاحتساب قوانين يتداولونها ويتدارسونها كما تتدارس أحكام الفقه"^(٧٣). فالاحتساب إذن هو ممارسة الرقابة الإدارية بتكليف من الدولة.

وتطبيقاً لهذه المبادئ فإن صاحب السوق بالأندلس يستعمل مختلف الوسائل لضبط مخالفات الصناع ومحاربة الغش بالتصدي لهم، وفرض العقوبات كما حددها الفقهاء والمحتسبون حرصاً منهم على السير الحسن للمعاملات التجارية، وحركية النشاط في الأسواق وتفاذي الأضرار بالدرجة الأولى، ونشمن ذلك بقول للسقطي: "ينبغي للمحتسب أن يتفقد أمورهم وصنائعهم ويمنعهم من مطال الناس في حوائجهم لها في ذلك من تعطيلهم للناس عن أشغالهم وإضرارهم بهم"^(٧٤). وعليه يمكن تحديد هذه الأضرار من خلال كتب الحسبة في ثلاث مظاهر، الدخان الضار، والرائحة الكريهة والصوت المزعج. ومن ثمة وجب إبعاد بعض الحرف والصناعات عن الوحدات السكنية والحرص على جمع الحرف المتشابهة في موضع معين.

إنّ الحديث عن نظافة المكان يجرنا إلى دراسة مختلف المخالفات التي توصي بها كتب الحسبة التي تضمنت شروط كل صناعة ومهنة، وواجبات القائم بها والتزامهم جودة الصناعة وإتقانها، ومن تلك الإشارات على سبيل المثال لا الحصر منع حول الجامع من وجود بائع زيت^(٧٥) والحجل والطير المهذوب^(٧٦). وللقضاء على الرائحة الكريهة تم إبعاد بائعي الحوت إلى مكان سوقهم بعزل عن الطريق لها توعده من رائحة^(٧٧). ومنع الخبازون من مجاورة أهل الحرف القذرة كباعة السردين وأصناف الحوت والبيطرة والحمامين^(٧٨). ومن أجل تنظيم

حركة المرور في شوارع المدينة والأسواق منع تجاور السلع المتضادة تفادياً لفساد السلعة وتسبب الأذى للهارة. وفي هذا الصدد منع الصباغون من نشر الثياب المصبوغة في الطريق لما فيه من تلوث للمارين^(٧٩). كما نهى عن اتخاذ أفران عليها لحماية الهارة من الدخان^(٨٠)، وطلب من الفخارين إزالة حوائجهم عنها^(٨١) ومنع الخضارون والحصارون من طرح أزيلهم بها^(٨٢)، لأنها تعطل حركة السير في شوارع المدينة والأسواق.

ومما لا شك فيه؛ فإنّ السلطة الأموية تشددت في مراقبة الأسواق للحيلولة من تشويه الفضاء الطبيعي للمدينة وهو ما تعكسه ظاهرة التنظيم البيئي للمحافظة على البيئة الحضرية التي رسمتها السلطة الأموية من خلال مشاريعها العمرانية والتنموية.

(٦) تنظيم شبكة المياه

إنّ قضية جلب المياه إلى المدينة دفعت بالسلطة الأموية إلى استنباط تقنيات جديدة في استغلال المعادن في صناعة الأنابيب المعدنية عن طريق شبكة من القنوات أو المجاري الظاهرة فوق الأرض أو الجوفية. وكان يشرف على سلامتها وتوزيعها حفظة قوامون^(٨٣). وكانت القنوات من حجر في جوفها أنابيب الرصاص لتحفظه من الدنس. ومن عناية الأمراء والخلفاء بماء الشرب وتوفيره لأهل المدن، ذكر المقرئ أن خلفاء بني أمية أجروا إلى قصر قرطبة المياه في قنوات الرصاص بقوله: "ثم ابتدع الخلفاء من بني مروان في قصرها البدائع الحسان، وأثروا فيه الآثار العجيبة، والرياض المونقة، وأجروا فيه المياه العذبة المجلوبة من جبال قرطبة المكرم، وأجروا في كل ساحة من ساحاته وناحية من نواحيه في قنوات الرصاص تؤديها منها إلى المصانع صور مختلفة الأشكال من الذهب الإبريز والفضة الخالصة والنحاس المموه إلى البحيرات الهائلة والبرك البديعة والسهاريح الغربية في أحواض الرخام الرومية المنقوشة العجيبة"^(٨٤).

وبنى الأمير محمد بن عبد الرحمن مدينة مجريط فوق مستودعات من المياه الجوفية، متقنة البناء ومحكمة الهندسة. وبالمثل، عرفت مدينة الزهراء امتداد أنابيب المياه إلى قرطبة، وكانت ترد من الجبل عن طريق قناة تظهر مرة وتختفي تحت الأرض حيناً آخر^(٨٥). ومن جانب طهارة الماء وصيانة الطاقة المائية استخدم الرخام في صنع الأحواض لحفظ مياه الشرب في القصور والمساجد ولتزيين ساحات القصر^(٨٦).

وتبعاً للتطور الحضاري استخدمت المياه بكميات كبيرة في أغراض متنوعة. فقد كانت تستخدم من أجل الشرب والاستخدامات المنزلية والري والصرف والصناعة والمساجد والحمامات ومن أجل الأعمال الجمالية في البساتين والحدائق والتوافير في القصور والدور. وبهذا فإنّ استغلال المعادن في موضعها ساعد على توسيع شبكة القنوات المائية بالهدن الأندلسية، التي تطورت بفضل عناية حكام بني أمية لها، لتسهيل نقلها إلى السكان من دون عناء مما شكل نوعاً جديداً من الممارسة الصناعية، وتخفيف العبء على النشاط الصناعي وتغطية احتياجاته من الماء.

خاتمة

وأخيراً؛ فقد ساهم الأندلسيون في الإشراف المباشر على النشاط الاقتصادي، وتنظيم الحرف المختلفة تنظيمًا يتكيف مع اهتمامات السلطة بالدرجة الأولى، وتحديد ضروريات الرعية حتى يتسنى لأصحاب الأعمال اليدوية الممارسة الدائمة تحت حمايتها. وكان من واجباتها أيضاً توسيع الفضاء الصناعي الذي نتجت عنه ظاهرة التخصص الحرفي، ومحاوله تنظيم السوق للمحافظة على ترقية الصناعات ومراقبتها بتعيين منصب "صاحب السوق"، وتوسيعها حين تضيق بالمهنة وحرصت على نظافة فضائها. وخصصت السلطة اهتماماتها في الأداء الإنتاجي بتشديد دور الصناعة في مختلف المدن الكبرى لتحقيق مشاريعهم العمرانية والحضارية أولاً ولتلبية أغراض السوق ثانياً. كما انصب اهتمامهم في توسيع مراكز السيولة النقدية، وتنظيم أمور الري والسقاية.

وبناء على ما سبق؛ فإنّ الصناعة الأندلسية شكّلت الحجر الأساسي في التقدم الحضاري الذي شغل السلطة الأموية لتركيز دعائمها، وحظيت الجهود المخصصة لهذا القطاع بالنصيب الأوفر من مشاريع اقتصادية منتجة تعود بالفائدة على الدولة والمجتمع، وبذلك كانت تلك النهضة نتيجة لتضافر جهود القائمين على الأمر، فقد غطت مدن الأندلس تحت إشراف السلطة كلّ مستلزمات المجتمع، وغدت بذلك قرطبة والزهاء أهم منجزات العصر الذهبي ومصدر إبداع هندسي معماري وحشد صناعي يكشف عن مدى قدرة الأندلسيين على التصنيع وازدياد مستوى الإنتاجية وتغيير في التركيب السلمي مما انعكس على اقتصاد البلاد ثراء ورخاء.

الهوامش:

- (١) ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، المقدمة، دار الفكر، بيروت، ط ١ (٢٠٠٣)، ص ٣٥٠.
- (٢) ابن حوقل، أبو القاسم محمد بن علي النصيبي، صورة الأرض، دار مكتبة الحياة، بيروت (د.ت)، ص ١٠٩.
- (٣) الحميري، صفة جزيرة الأندلس من كتاب الروض المعطار في خبر الأقطار، تحقيق ليفي بروفنسال، القاهرة (١٩٣٧)، ص ١٨٣.
- (٤) ابن سعيد، علي بن موسى، المغرب في حلى المغرب، تحقيق خليل المنصور (منشورات محمد علي بيضون)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١ (١٩٩٧)، ج ٢، ص ٤٢.
- (٥) الحميري، المصدر السابق، ص ٩٧.
- (٦) ابن حيان، السفر الثاني من كتاب المقتبس في أخبار بلد الأندلس، تحقيق محمود علي المكي، السفر ٢، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية (د.ت)، ص ٢٨١ / ابن عذاري، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، مكتبة دار صادر، بيروت (د.ت)، ج ٢، ص ٣٣٤ / ابن خلدون، العبر، ج ٤، دار العلم للجميع، بيروت (د.ت)، ج ٤، ص ١٣٠.
- (٧) ابن حيان، المصدر السابق، ص ٢٩٠ / مجهول، تاريخ الأندلس، تحقيق عبد القادر بوباية، دار الكتب العلمية، بيروت (٢٠٠٧)، ص ١٨٦.
- (٨) ابن حيان، المقتبس، تحقيق بيدرو شالميتا، المعهد الإسباني العربي للثقافة، مدريد، كلية الآداب، الرباط (١٩٧٩)، ج ٥، ص ٢٨٣.

- (٩) ابن خلدون، المصدر السابق، ج ٤، ص ١١٤.
 - (١٠) ابن حيان، المقتبس في أخبار بلد الأندلس، تحقيق عبد الرحمن علي الحجي، دار الثقافة، بيروت (١٩٨٣)، ص ٢٠٧.
 - (١١) زيفريد هونكة، شمس العرب تسطع على الغرب، ترجمة فاروق بيضون، كمال الدسوقي، دار صادر، بيروت، ط ١ (٢٠٠٢)، ص ٥٠٠.
 - (١٢) محمود حسن منى، المسلمون في الأندلس وعلاقتهم بالفرنجة، دار الفكر العربي، القاهرة (د.ت)، ص ٢٣٣.
 - (١٣) مجهول، تاريخ الأندلس، ص ١٨٦.
 - (١٤) محمود حسن منى، المرجع السابق، ص ٢٣٣.
 - (١٥) ابن حوقل، المصدر السابق، ص ١٠٤.
 - (١٦) ابن حيان، المصدر السابق، تحقيق محمود علي مكي، السفر ٢، ص ٢٩٢.
 - (١٧) مقديش محمود، نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار، تحقيق علي الزاوي، محمد محفوظ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١ (١٩٨٨ م)، ص ١٥٩.
 - (١٨) ديسم بن إسحاق من فرسان عمر بن حفصون، ملك لورقة، وضرب السكة باسمه، وتمسك بمولاه عمر بن حفصون، توفي بهرسية سنة (٢٩٣هـ/ ٩٠٦م) العذري، أحمد بن عمر، ترصيع الأخبار وتنويع الآثار والبستان في غرائب البلدان والمسالك إلى جميع الممالك، تحقيق الأهواني عبد العزيز، منشورات معهد الدراسات الإسلامية، مدريد (١٩٦٥)، ص ١٢، ١١.
 - (١٩) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
 - (٢٠) ابن حيان، المصدر السابق، تحقيق بيدرو شالميتا، ص ٢٤٤.
 - (٢١) ابن الأبار، الحلة السيرة، تحقيق حسين مؤنس، دار المعارف، القاهرة، ط ٢ (١٩٧٥)، ج ١، ص ٣٧٨ / حسن الحلاق حسن، العلاقات الحضارية بين الشرق والغرب في العصور الوسطى (الأندلس، صقلية، الشام)، الدار الجامعية، بيروت (١٩٨٦)، ص ٣٠، ٣١ / حسن الحلاق حسن، دراسات في تاريخ الحضارة الإسلامية، دار النهضة العربية، بيروت، ط ٢ (١٩٩٩)، ص ٢٨٤.
 - (٢٢) ابن غالب الفرناطي، قطعة من كتاب فرحة الأنفس عن كور الأندلس ومدنها، تحقيق عبد البديع لطفي، نشر مجلة معهد المخطوطات العربية، مصر (١٩٥٦)، م ١، ج ١، ص ٢٩٣ / العذري، المصدر السابق، ص ٩٦ / الحميري، المصدر السابق، ص ٢٤ / ياقوت الحموي، معجم البلدان، دار صادر، بيروت (د.ت)، ج ٣، ص ١٣٠ / ابن الخطيب، الإحاطة في أخبار غرناطة، تحقيق محمد عبد الله عنان، دار المعارف، القاهرة (د.ت)، ج ١، ص ١٠٤.
- Ahmed Razi, La Description de L' Espagne, Provençal, Al-Andaus, Vol 12. Paris, 1953. ,P. 94.
- (٢٣) العذري، المصدر السابق، ص ٥٥.
 - (٢٤) محمد بن أحمد بن جبير، رحلة ابن جبير، دار الكتاب اللبناني المصري، بيروت (د.ت)، ج ١، ص ٩٦.
 - (٢٥) الزهري، كتاب الجغرافية، تحقيق محمد حاج صادق، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة (د.ت)، ص ١٠٢.
 - (٢٦) ابن جبير، المصدر السابق، ج ١، ص ٩٦.
 - (٢٧) ابن حيان، المقتبس من أخبار أهل الأندلس، تحقيق محمود علي مكي، دار الكتاب العربي، بيروت (١٩٧٣)، ص ٢٧٦-٢٧٧.
 - (٢٨) ابن القوطية، تاريخ افتتاح الأندلس، تحقيق إسماعيل العربي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر (١٩٨٩)، ص ٦٢.
 - (٢٩) ابن عذاري، البيان المغرب، ج ٢، ص ١٥٥. تقع دار الصناعة بقرطبة شمالي القصر الخلافي، بسبب تسمية أحد بابيه من الجهة الشمالية بباب الصناعة. السيد عبد العزيز سالم، قرطبة حاضرة الخلافة في الأندلس، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية (١٩٩٧)، ج ١، ص ١٩٣.
 - (٣٠) الحميري، الروض المعطار، ص ١١١.
 - (٣١) كونستبل أوليفيا ريمي، التجارة والتجار في الأندلس، تعريب عبد الله فيصل، مكتبة العبيكات، بيروت (٢٠٠٢)، ص ١٩٢.

- (٥٦) مجهول ، وصف جديد لقرطبة ، مخطوط في جغرافية الأندلس ، تحقيق حسين مؤنس ، صحيفة معهد الدراسات الإسلامية ، مدريد (١٩٦٥) - (١٩٦٦)، م ١٣، ص ١٦٨.
- (٥٧) السيد عبد العزيز سالم ، تاريخ المسلمين وأثارهم في الأندلس ، دار النهضة العربية ، بيروت (١٩٨١)، ص ٢٩٨.
- (٥٨) الحميري ، المصدر السابق ، ص ١٨٣.
- (٥٩) العذري ، المصدر السابق ، ص ٨٦.
- (٦٠) مجهول ، وصف جديد لقرطبة ، ص ١٧٠.
- (٦١) المقرئ ، نفح الطيب ، ج ٢ ، ص ٣٣٦.
- (٦٢) ابن عبدون ، رسالة في القضاء والحسبة ، تحقيق ليفي بروفنسال ، مطبعة المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية ، القاهرة ، (١٩٩٥) ، ص ٤٣.
- (٦٣) المصدر نفسه ، ص ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٧ / ابن عبد الرؤوف ، آداب الحسبة والمحتسب ، تحقيق فاطمة الإدريسي تحت إشراف مصطفى الصمدي ، دار ابن حزم ، بيروت ، ط ١ (٢٠٠٥) ، ص ٨٥ ، ٧٥.
- (٦٤) الونشريسي ، المعيار المغرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب ، تحت إشراف محمد الحجي ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت (١٩٨١) ، ج ٧ ، ص ٤٨٢.
- (٦٥) ابن حيان ، المصدر السابق ، تحقيق عبد الرحمن الحجي ، ص ٦٦.
- (٦٦) المصدر نفسه ، ص ٧١ ، ٧٠.
- (٦٧) نفسه ، ص ٦٧ ، ٦٨.
- (٦٨) الهروس مصطفى ، المدرسة المالكية الأندلسية إلى نهاية القرن (١٠هـ/ ١٠م) نشأة وخصائص ، ط (١٩٩٧) ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، المملكة المغربية ، ص ٢٥٤.
- (٦٩) المقتبس ، تحقيق محمود علي المكي ، ص ١٧٦.
- (٧٠) المعيار المغرب ، ج ١٠ ، ص ٧٧.
- (٧١) ابن عبدون ، المصدر السابق ، ص ٢٠.
- (٧٢) المقرئ ، نفح الطيب ، ج ١ ، ص ٢١٩ ، ٢١٨.
- (٧٣) المصدر نفسه ، الصفحة نفسها.
- (74) Abu'Abd Allah Muhammad B.Abi Muhammad As-Sakati de Malaga. Un Manuel Hispanique De Hisba. Texte Arabe ,Introduction . Par Colin et Lévi—Provençal .Paris, 1930, P.62.
- (٧٥) ابن عبدون ، المصدر السابق ، ص ٤٧ ، ٤٤.
- (٧٦) المصدر نفسه ، الصفحة نفسها.
- (٧٧) ابن عبد الرؤوف ، آداب الحسبة والمحتسب ، ص ٨٥.
- (٧٨) المصدر نفسه ، ص ٧٥.
- (٧٩) نفسه ، ص ١٠٦.
- (٨٠) نفسه والصفحة نفسها.
- (٨١) نفسه ، ص ١٠٧.
- (٨٢) عاشور سعيد عبد الفتاح ، عبد الحميد سعد زغلول ، العبادي أحمد مختار ، تاريخ الحضارة الإسلامية العربية ، دار المعرفة الجامعية ، القاهرة (١٩٩٨) ، ص ٣٤١.
- (٨٣) المقرئ ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٤٦٤.
- (٨٤) الحميري ، المصدر السابق ، ص ١٧٩.
- (٨٥) مانويل جوميث مورينو ، المرجع السابق ، ص ٨٥.
- (٨٦) مرزوق محمد عبد العزيز ، الفنون الزخرفية في المغرب والأندلس ، دار الثقافة ، بيروت (د.ت.) ، ص ١٤٣.

- (٣٢) المقرئ ، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين ابن الخطيب ، تحقيق إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت (٢٠٠٤) ، ج ٢ ، ص ٢٠٢.
- (٣٣) الحميري ، المصدر السابق ، ص ١٢٤.
- (٣٤) الإدريسي ، نزهة المشتاق في اختراق الأفاق ، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة (٢٠٠٢) ، م ٢ ، ص ٥٥٨.
- (٣٥) ابن خلدون ، المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ١٤٤ / السيد عبد العزيز سالم ، تاريخ البحرية الإسلامية في المغرب والأندلس ، النهضة العربية ، بيروت (١٩٦٩) ، ص ١٦١.
- (٣٦) ابن عذاري ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٣٤٥ / الزهري ، كتاب الجغرافية ، ص ٨٢.
- (٣٧) مجهول ، تاريخ الأندلس ، ص ٢٠٥.
- (٣٨) مانويل جوميث مورينو ، الفن الإسلامي في إسبانيا ، ترجمة السيد عبد العزيز سالم وعبد البديع لطفي ، الدار المصرية ، للتأليف والترجمة ، القاهرة (١٩٧٧) ، ص ٣٥٥.
- (٣٩) السيد عبد العزيز سالم ، تحف العاج الأندلسية في العصر الإسلامي ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية (د.ت.) ، ص ٢٩.
- (٤٠) عبد الله بن عبد المحسن التركي ، بحوث ندوة الأندلس ، مقال الكحلواوي محمد محمد ، توقعات الصناعات على التحف المعدنية والعاجية. دار المعرفة الجامعية ، مصر ، ط (١٩٩٤م) ، ص ١٢٢.
- (٤١) ابن حيان ، المصدر السابق ، تحقيق عبد الرحمن حجي ، ص ٦٦.
- (٤٢) ابن الخطيب ، أعمال الأعلام فيمن بويغ قبل الاحتلام من ملوك الإسلام ، تحقيق سيد كسروي حسن ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط (٢٠٠٣م) ، ج ٢ ، ص ٤٠-٤١.
- (٤٣) ابن حيان ، المصدر السابق ، ص ٦٦.
- (٤٤) لم تشر المصادر إلى ترجمة خلف ، فقد ورد اسمه على توقعات التحف العاجية. وكانت العلب المنسوبة إليه من إنتاج مصنع مدينة الزهراء في عهد الخليفة الحكم المستنصر. ابن عذاري ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٢٨٥ / السيد عبد العزيز سالم ، تحف العاج الأندلسية في العصر الإسلامي ، ص ٤٢ / قرطبة حاضرة الخلافة في الأندلس ، ص ١٣٣.
- (٤٥) تولى فائق النظامي في عهد الخليفة الحكم المستنصر منصب صاحب البرد والطرز ، فلما مات هذا الخليفة تأمر مع رأس طائفة الفتيان الصقالبة جوذر صاحب الصاغة والبيازة على مبايعة المغيرة أصغر أبناء الخليفة عبد الرحمن الناصر بالخلافة بدلا من هشام بن الحكم لصغر سنه. واستطاع المنصور بن أبي عامر من تدبير أمر الصقالبة ، فنقي فائق النظامي إلى الجزائر الشرقية ، فمات هناك / ابن عذاري ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٣٨٧ ، ٣٩٣.
- (٤٦) ابن بشكوال ، كتاب الصلة في تاريخ علماء الأندلس ، تحقيق صلاح الدين الهواري ، المكتبة العصرية بيروت ، ط (٢٠٠٣م) ، ص ٣٨.
- (٤٧) ابن حيان ، المصدر السابق ، تحقيق بيدرو شاليمينا ، ج ٥ ، ص ٣٨٣.
- (٤٨) المصدر نفسه ، تحقيق عبد الرحمن الحجي ، ص ٢٠٧.
- (٤٩) المصدر نفسه ، تحقيق بيدرو شاليمينا ، ج ٥ ، ص ٣٨٣.
- (٥٠) ابن حزم ، طوق الحمامة في الألفة والألفة ، تحقيق ياسين الأيوبي ، المكتبة العصرية ، بيروت (٢٠٠٣م) ، ص ٧٠ / القلقشندي ، صبح الأعشى في صناعة الإنشا ، ج ٥ ، نسخة مصورة عن الطبعة الأميرية ، المؤسسة المصرية العامة (د.ت.) ، ص ٢١٤.
- (٥١) الطاهري أحمد ، دراسات ومباحث في تاريخ الأندلس عصري الخلافة والطوائف ، مطبعة النجاح الجديدة ، الدار البيضاء ، ط 1 (١٩٩٣) ، ص ١١٧.
- (٥٢) ابن حيان ، المصدر السابق ، ص ٤٤٤.
- (٥٣) السيد عبد العزيز سالم ، قرطبة حاضرة الخلافة ، ج ١ ، ص ١٨١.
- (٥٤) ابن عذاري ، المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٥٧.
- (٥٥) المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ١٣١.